المحاضرة الخامسة:مستويات الرشادة المحلية

مفهوم الحكم الرشيد

الحكم الرشيد فإنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، المشاركة، التمكين

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه:

هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها

معايير قياس الحكم الراشد.

- مؤشر المساءلة العامة: يخص هذا المؤشر أربعة مجالات هي
- درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.
- درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.
- درجة المساءلة السياسية.

وتشمل البيانات الموضوعات الآتية: الحقوق السياسية للأفراد –الحريات المدنية –حرية الصحافة – تنافسية التوظيف –انفتاح التوظيف –المشاركة في – الأداء السياسي –التوظيف لدى الجهاز التنفيذي المساءلة الديمقراطية –الشفافية–التوظيف –القيود لدى التنفيذ.

- مؤشر جودة الادارة

يقيس المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل بيانات حول: درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، الإدارة المالية، تخصيص الموارد، احترام وتطبيق القانون، السوق الموازي

متطلبات الحكم

1/الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي: في نفس الوقت مع الاستثمار في رأس المال البشري (التربية، الصحة) وفي رأس المال المادي.

2/تحديد إطار للحكم الاقتصادي الراشد ومتكافئ مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، واختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، وتحقيق أحسن تعبئة للموارد وتسيير المديونية، والقدرة على التفاوض الدولي.

3/ إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة: من أجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية.

4/ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي: بما فيه تسيير دقيق للسياسة الاقتصادية والقدرة على توفير المعلومات، التحليل، تقييم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة.

5/خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة: إن للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق، ولرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل. فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها.

6/ الارتقاء بنظام الحكم وحل النزاعات: ليس هناك نموذجاً واحداً لتحقيق عملية الارتقاء بأنظمة الحكم كما أن الارتقاء بنظم الحكم يتطلب بناء واستقرار المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تشمل مؤسسات الإعلام الحرة .

طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان

1/المؤسسات الديمقراطية

تُنشئ الإصلاحات التي يفرضها الحكم الرشيد على المؤسسات الديمقراطية، عندما تترسّخ في قيم حقوق الإنسان، سُبلاً تسمح للرأي العام بالمشاركة في وضع السياسات سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية. كما تنشئ آليات لإدماج فئات اجتماعية متعددة في عمليات اتخاذ القرارات، لا سيّما على الصعيد المحلي. وقد تشجع كلًّا من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على صياغة مواقفه بشأن قضايا تهمّه والتعبير عنها.

2/ تقديم الخدمات العامة

تؤدي الإصلاحات التي يفرضها الحكم الرشيد، في مجال توفير الخدمات الحكومية إلى الناس، إلى النهوض بحقوق الإنسان عندما تحسّن قدرات الدولة على الوفاء بمسؤوليتها في توفير المنافع العامة الأساسية لحماية عدد من حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم والصحة والغذاء. وقد تتضمن مبادرات الإصلاح آليات متعلقة بالمساءلة والشفافية وأدوات السياسة العامة التي تراعي الاعتبارات الثقافية من أجل ضمان توفر الخدمات للجميع وقبولهم لها، وسبلاً لمشاركة الرأي العام في اتخاذ القرارات.

3/ سيادة القانون

عندما يتعلق الأمر بسيادة القانون، فإن مبادرات الحكم الرشيد التي تراعي حقوق الإنسان تحقق إصلاح التشريعات وتساعد المؤسسات، ابتداءً من النظم الجزائية وصولاً إلى المحاكم والبرلمانات، بهدف تحسين تنفيذ هذه التشريعات .وقد تتضمن مبادرات الحكم الرشيد الدعوة إلى الإصلاح القانوني ورفع مستوى التوعية العامة بشأن الإطار القانوني الوطني والدولي وبناء القدرات وإصلاح المؤسسات.

4/مكافحة الفساد

فيما يتعلق بمكافحة الفساد، تعتمد جهود الحكم الرشيد على مبادئ مثل المساءلة والشفافية والمشاركة لإعداد تدابير مكافحة الفساد. وقد تتضمن المبادرات إنشاء مؤسسات مثل لجان مكافحة الفساد، وإيجاد آليات لتبادل المعلومات، ورصد استخدام الحكومات للأموال العامة وتنفيذها للسياسات.